

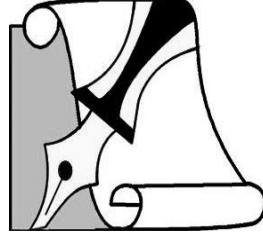


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
اللسطينية والاسراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

هيمنة المستوطنين على السياسة الإسرائيلية

١- أهمية الإستيطان إسرائيليًا:

إنّ الإستيطان بكافة أشكاله التي تمارسها قوات الإحتلال الصهيونية من بناء الوحدات السكنية وشقّ الطرق، وإقتلاع الأشجار وتدمير المزروعات، والمنشآت العامة، وهدم المنازل، وعمليات المصادرة والتجريف للأراضي، وعمليات الإرهاب الإستيطاني تجاه المواطنين الفلسطينيين والإغلاق والحواجز والخنادق الترابية لمنع هؤلاء المواطنين من الوصول إلى أراضيهم، إضافةً إلى إقامة النقاط العسكرية والبؤر الإستيطانية التي تشكّل أخطر الأشكال الإستيطانية وخرقاً فاضحاً للإتفاقيات الدولية التي بدأت تطالب بوقف الإستيطان بما فيها النموّ الطبيعي للسكان الذين تدّعي إسرائيل أن عمليات البناء والتوسّع إنّما يأتي على خلفية الإدعاء بذلك النموّ الطبيعي، وجاءت خطة ميتشيل لتدحض هذا الإدعاء وتطالب بوقف الإستيطان، فيما تُشير إستطلاعات الرأي الإسرائيلية إلى أنّ نصف الشعب الإسرائيلي يُطالب بوقف الإستيطان وتفكيك المستعمرات، خاصّةً وأنّها تكشف زيف الإدعاء الإسرائيلي بأنّها تشكّل الخندق الأول لحماية الدولة.

لقد إستمرت سياسة الإستيطان الإسرائيلية بشكلٍ متزايد، ولا تزال، برغم الإدانة الدولية الواضحة لها، معززةً بالوجود والسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية وخلق وقائع جديدة على الأرض قبل التوصل إلى أية ترتيبات نهائية مع الشعب الفلسطيني. وقد تضمّنت الإتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية مجموعة واسعة من الإجراءات الوقائية الرامية إلى حماية المستوطنات والمستوطنين، حيث تمّ إستثناء المستوطنات والمستوطنين من ولاية السلطة الفلسطينية، وفرض قيود شاملة على إستخدام الأراضي الفلسطينية المُحاذية للمستوطنات جنباً إلى جنب مع سيطرة إسرائيل على تسجيل الأراضي، كما تمّ ربط المستوطنات بعضها ببعض بواسطة الطرق الإنتفاكية وتمّ ربطها بإسرائيل نفسها. وتجاهل الموقف الإسرائيلي القانون الدولي وأصرّ على ضمّ مزيد من الأراضي من الضفة الغربية مساحتها ٤٥% من الأراضي العربية المحتلة. وتحت عنوان "الخطأ والسذاجة والتلون" كتب عضو الكنيست الإسرائيلي الأسبق يشعياهو بن بورات في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية يقول: "الحقيقة هي أنّه لا صهيونية بدون إستيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضيهم وتسييجها". فالإستيطان الإسرائيلي هو

التطبيق العملي للفكر الإستراتيجي الصهيوني الذي انتهج فلسفة أساسها الإستيلاء على الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل بحجج ودعاوى دينية وتاريخية باطلة. وقد دأب الإسرائيليون وبشكل دائم على تعزيز الإستيطان والتوسّع فيه من دون الإلتفات إلى ما يعنيه ذلك من نهب لممتلكات الفلسطينيين وتجاوز لحقوقهم التي كفلها القانون الدولي الذي يحرم الإستيطان في الأراضي المحتلة لما فيه من خرق لأبسط القواعد القانونية والإنسانية الواجب الحفاظ عليها بالنسبة للشعب الواقع تحت الإحتلال.

وتتبع الأهمية الإستراتيجية للإستيطان الصهيوني في فلسطين من خلال كونه يشكّل العمود الفقري والتطبيق العملي للصهيونية واللبننة الأولى لإنشاء الكيان اليهودي في فلسطين. فإسرائيل (كدولة) ما هي في الحقيقة سوى مستوطنة كبيرة قامت على أساس الغزو وطرده السكان الأصليين تحت شعار (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض). ويرى القادة الإسرائيليون في الهجرة اليهودية والإستيطان حلاً لجميع مشاكل الكيان الغاصب الأمنية، وذلك من خلال بناء مؤسسة عسكرية قوية مزودة بالعناصر البشرية والإقتصادية الكافية، عبر إتباع سياسة فرض الأمر الواقع. وعلى هذا الأساس تصدّر الإستيطان سلّم الأولويات الإسرائيلية كأداة هامة وكمارسة عملية للنهج الفكري والسياسي الذي تقوم عليه النظرية الصهيونية مدعّمة بكل الوسائل التي من شأنها تغيير الواقع من أعمال بناء وإستقدام مهاجرين يهود ليكون لهم الغلبة الديموغرافية على المساحة التي يقيمون عليها. وما كان لإسرائيل أن تظهر إلى حيّز الوجود لولا التدمير المنهجي لحياة المواطنين الفلسطينيين وبناهم التحتية الوطنية.

٢- المراحل الإستيطانية:

مرّ الإستيطان اليهودي بأربع مراحل، وهو في الوقت الراهن يمرّ بالمرحلة المصيرية الخامسة والأخيرة.

- المرحلة الأولى: بدأت منذ إنعقاد مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ بعد هزيمة محمد علي، واستمرت حتى عام ١٨٨٢، وكانت هذه المرحلة البدايات الأولى للنشاط الإستيطاني اليهودي، إلا أنّ مشاريع هذه المرحلة لم تلقَ النجاح المطلوب بسبب عزوف اليهود أنفسهم عن الهجرة إلى فلسطين، والتوجّه إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاط في مجتمعاتهم، ومن أبرز نشطاء هذه المرحلة اللورد شافتسبوري، واللورد بالمرستون، ومونتفيوري .

- المرحلة الثانية: بدأت عام ١٨٨٢ واستمرت حتى بداية الإنتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠، وفي هذه المرحلة بدأ الإستيطان الفعلي في فلسطين، وشهدت الموجات الأولى والثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين خصوصاً من أوروبا الشرقية وروسيا، ومن أبرز نشاط هذه المرحلة لورنس أوليفانت، وروتشليد، وهرتزل، وفي هذه المرحلة بدأت المؤتمرات الصهيونية العالمية وتأسست المنظمة الصهيونية العالمية.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الإنتداب البريطاني على فلسطين، وفي هذه المرحلة تمّ تكثيف عمليات إستملاك اليهود للأراضي الفلسطينية، وتدفّق الهجرة اليهودية، حيث شهدت هذه المرحلة الموجات الثالثة والرابعة والخامسة.

- المرحلة الرابعة: وبدأت منذ إعلان قيام دولة إسرائيل وحتى عام ١٩٦٧، وفيها تمكّنت إسرائيل من الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتوافد المهاجرين اليهود.

لقد تكالّت جهود الصهيونية العالمية ومن ورائها القوى الإستعمارية بالنجاح عندما تمّ الإعلان عن قيام ما يُسمّى "دولة إسرائيل" عام ١٩٤٨ على ٧٧% من مساحة فلسطين التاريخية. وقد تمكّن هذا الكيان الغاصب من طرد معظم السكّان الفلسطينيين بعد أن ارتكب العديد من المذابح والمجازر ودمّر القرى والمدن الفلسطينية، وأصبح الفلسطينيون يعيشون مشرّدين لاجئين في شتات البلاد العربية المجاورة في مخيماتٍ بائسة، وما زالوا إلى الآن رغم صدور العديد من القرارات الدولية التي تقضي بضرورة عودتهم إلى أراضيهم. وفي المقابل فُتحت أبواب الهجرة اليهودية على مصراعها ليتدفّق الكثير من اليهود من مختلف أنحاء العالم، واستمرّ هذا الوضع حتى حرب عام ١٩٦٧، التي كان من أهم نتائجها إستكمال سيطرة الكيان على الأراضي الفلسطينية بعد إحتلالها للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وبذلك تكون فرصة جديدة سنحت له لمتابعة مخطّطات تهويد فلسطين في الشكل والمضمون، والتي بدأت في القرن التاسع عشر، وهي الآن في مرحلة خامسة وربما تكون الأخيرة لأنّ الصهاينة أصبحوا يتحكّمون بكامل أراضي فلسطين التاريخية. وتكشف النسب العالية للتوسّع الإستيطاني الإسرائيلي، كما تنشرها الهيئات الفلسطينية والدولية المختصة، فداحة الخطر المُحدق بالقضية الوطنية الأم للشعب الفلسطيني.

إنّ الإستيطان هو بمثابة عدوان متواصل أداته إرهاب الدولة، وغايته تهويد كامل فلسطين. وإسرائيل من جهتها تتكر قيامها باحتلال أراضي الآخرين بالقوة وتزعم أنها تتصرّف بأرض إسرائيل التاريخية

التوراتية. وعندما يتم إرغامها على وقف عملية الإستيطان فذلك إقرار منها بأنها دولة إحتلال ولذلك هي ترفض كلياً ومبدئياً فكرة التنازل الطوعي عن أي شبر من أراضي الفلسطينيين المالكين الشرعيين لهذه الأرض وفقاً لكل الشرائع والقوانين الدولية.

٣- دور المستوطنات:

تاريخياً، كانت المستوطنات تمثل التعبير العملي عن مجهود قومي صهيوني يرمي إلى الحؤول دون تقرير الفلسطينيين لمصيرهم بأنفسهم غربي نهر الأردن، وكان ولا يزال من أهدافها الأساسية ما يلي:

أ- إيجاد حاجز لمنع التواصل الجغرافي بين الفلسطينيين وإخوانهم في فلسطين الكبرى والمحيط العربي .

ب- إيجاد جدار أمني بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين.

ج - تجزئة الأراضي الفلسطينية ومنع إقامة الدولة الافتراضية.

فالمستوطنات، أكثر من أيّ تعبير آخر، هي الدليل الأساسي على نيات القوى السياسية لإسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وعليه، نجد أنّ هذه المستوطنات تُعتبر من الوسائل الإستراتيجية الهامة لتحقيق الأهداف الصهيونية القومية المستقبلية في إدامة عمر الإحتلال وتكريس وقائعه الأمنية والعسكرية والإقتصادية والسياسية التي تعطي الحكومات الإسرائيلية أوراقاً جديدة ذات أبعاد جيواستراتيجية مهمة مُضافاً إليها ما يطرحه الإسرائيليون من تبريرات وذرائع دينية وأمنية.

إنّ خطة الإستيطان ما زالت في مراحلها الأولى لأنّ الخطط القادمة هي زيادة الأعداد إلى ما يزيد على مليون أو مليون ونصف مستوطن في الضفة الغربية لكي يتم تحويل الصراع آنذاك من صراع وطني تحرري بالنسبة للشعب الفلسطيني وصراع على الإستيطان بالنسبة إلى المستوطنين إلى صراع جديد ومن نوع جديد. وهذا الصراع الجديد هو تصوير الأوضاع كحالة حرب أهلية بين فلسطينيين وإسرائيليين يؤدي فيها الجيش الإسرائيلي دور الحكم ودور الجلاّد ودور القاضي في الوقت نفسه وذلك حتى تستفيق فصائل العمل الوطني الفلسطيني من نومها وحتى تخرج نفسها من شرنقة خلافاتها التي توقعت بداخلها. وفي هذا السياق هل ستكون عملية إعدام الفتى أبو خضير مناسبة لمراجعة النفس وتحكيم الضمير؟

إنّ الحركة التي تمضي مع مطلع كل شمس تقوّض ركائز حاضر ومستقبل الوجود العربي الفلسطيني الإقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة على أرض فلسطين. وليس غير تصفية الوجود العربي في فلسطين هي المحطّة التي ستوقّف عندها عمليّة التهويد التدريجي المثابر للأرض الفلسطينية، والتي بدأت منذ إحتلال الضفة والقطاع، بل منذ بداية النشاط الصهيوني في فلسطين. هذا إذا بقيت قضية الإستيطان على هامش المسار الرئيسي للخطاب السياسي الفلسطيني. إنّ الإستيطان عدوان متواصل أداته إرهاب الدولة، وغايتة تهويد كامل فلسطين. فإسرائيل تتكر قيامها باحتلال أراضي الغير وتزعم أنها تتصرّف بأرض إسرائيل التاريخيّة. وعندما تُحمّل على وقف عمليّة الإستيطان فذلك إقرار قسري بأنّها دولة محتلّة. هذا أولاً. وثانياً إنّ قضية الإستيطان تشكّل القضية الحارّة والمستقطبة للإهتمام الدولي، باعتبارها العقبة بوجه التسوية السلميّة، والتركيز عليها في الخطاب السياسي الفلسطيني يستقطب الدعم والمساندة. وثالثاً، يمكن، من خلال التركيز على الإستيطان والمستوطنين، عزل هذه الشريحة عن بقية المجتمع الإسرائيلي والإستحواذ على دعم التيّار الرئيسي داخل المجتمع الإسرائيلي. وهذه القضية، التي ينظر إليها البعض باستخفاف، ينبغي أن تكون إحدى ركائز العمل السياسي والإعلامي للفلسطينيين.

٤- دور المستوطنين:

يؤدّي المستوطنون الإسرائيليون دوراً سياسياً مميّزاً. حيث أنّ مناصرتهم للأحزاب أو إنضمامهم إليها في تشكيلاتها الحكوميّة مرتبط بسياساتها المتعلّقة بالإستيطان. ويشكّل المستوطنون المتديّون أو "العقائديّون" حوالي ١٣٠ ألفاً من أصل نصف مليون مستوطن، ولكن أفعالهم وتأثيرهم يفوق حجمهم. وهم يتمثّلون في كتل برلمانيّة مثل مجلس ييشاع (يهودا والسامرة _ الضفة الغربيّة)، وغوش أيمونيم (تكتّل المؤمنين) اللتين تصنّفان في اليمين السياسي الإسرائيلي.

ينتوّع المستوطنون ما بين كونهم متديّين متطرفين وبين كونهم "مستوطنين إقتصاديّين"، أي مستوطنين بدوافع إقتصاديّة سواء كانت الحوافز عامّة أو خاصّة مقدّمة من الحكومة، بينما في المقابل يصطبغ المستوطنون في المناطق حول القدس الشرقيّة، ونابلس والخليل على سبيل المثال بمعتقدات دينيّة متطرّفة. وهؤلاء الأفراد ينضون تحت مجموعات مثل غوش أمونيم (تكتّل المؤمنين)، ويرى هؤلاء بأنّصار إسرائيل في حرب ١٩٦٧، علامة على الخلاص الرّباني، ويرون في الحركة الإستيطانيّة، عودة لليهود

لوطنهم التوراتي، و"أنّ العرب هم عنصر دخيل على الإتحاد العضوي بين اليهود وأرضهم". وبالرغم من أنّ الموقف الرسمي هو أنّ الإحتلال وتعطيل حقوق الفلسطينيين أمور مؤقتة، إلاّ أنّ الجناح اليميني يرغب بإبقاء العرب في حالة "شبه مستعمرين" حسب وصف غادي تاوب، بروفسور مساعد في موضوع الإتحاد والسياسات العامّة في الجامعة العبريّة.

وفي هذا السياق تمّت إدانة ١٥٨ دولة من أصل ١٦٦ لهذة التجمّعات الإستعماريّة في تصويت بالأمر المتّحدة، وإدانة ١٦٠ دولة من أصل ١٧١ دولة في تصويت آخر في المنظّمة نفسها، واعتبر السواد الأعظم من "المجتمع الدولي" المستوطنات الإسرائيليّة في "الأراضي الفلسطينية" المحتلّة بأنها خرق للقانون الدولي. وقد أيدت الأمم المتّحدة مراراً وتكراراً الرؤية القائلة أنّ بناء إسرائيل للمستوطنات يشكّل إنتهاكاً للفقرة ٤٩ من إتفاقية جنيف الرابعة، ويظهر ذلك على وجه الخصوص بتبني مجلس الأمن في الأمم المتّحدة للقرار ٤٤٨ في آذار من عام ١٩٧٩ الذي اعتبرها غير قانونيّة. وحاليّاً يعتبر "المجتمع الدولي" الأحياء الإسرائيليّة في القدس الشرقيّة والمجتمعات المحليّة في مرتفعات الجولان، والمناطق التي ضمّتها إسرائيل أيضاً مستوطنات، ولا يعترف بالضمّ الإسرائيلي لهذه الأراضي. وصرّحت محكمة العدل الدوليّة بأنّ هذه المستوطنات غير شرعيّة في رأي إستشاري لعام ٢٠٠٤. وفي نيسان ٢٠١٢، أكّد بان كي مون السكرتير العام للأمم المتّحدة، ردّاً على تحركات من جانب إسرائيل لإضفاء شرعيّة على البؤر الإستيطانيّة الإسرائيليّة، أنّ كل النشاط الإستيطاني غير شرعي، و"يتعارض مع التزامات إسرائيل تجاه خارطة الطريق ودعوات اللجنة الرباعيّة المتكرّرة للأطراف بالإمتناع عن الإستفزات". وتقدّم الإتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة بانتقادات مماثلة.

وكثيراً ما انتقد الفلسطينيون المنخرطون في عمليّة التسوية وأطراف دوليّة أخرى تشمل الأمم المتّحدة، وروسيا، والمملكة المتّحدة، وفرنسا، والإتحاد الأوروبي، والولايات المتّحدة وجود المستوطنات الحاليّة وقيام إسرائيل بالتوسّع المستمرّ فيها وبناء بؤر إستيطانيّة جديدة باعتبارها "عقبة أمام عمليّة السلام"، لكن من دون إتخاذ أي رد فعل عملي وقوي تجاه إسرائيل بما يتجاوز الشجب والإدانة.

إنّ الإمتيازات الضخمة التي قدّمها شارون أثناء ولايته للمستوطنين، كجزء من سياسته لدعم الإستيطان والمستوطنين، وتقديم الميزانيات الضخمة قد فاقت كل الأعوام السابقة. وقد كشفت حركة السلام الإسرائيليّة عن قيام حكومته بتخصيص ميزانية عام ٢٠٠٢ لتتضمّن إرتفاعاً بنسبة ١٢% عن الأعوام السابقة، إذ تمّ تحويل مبلغ ٥,٩٦٥ مليون شيكل إلى دائرة أراضي إسرائيل التي خصّصتها لتمويل مصادرة

الأراضي الفلسطينية في جبل أبو غنيم، إضافةً إلى ٣٣٨ مليون شيكل لشقّ الشوارع الإستيطانية، وتخصيص مبلغ ٢٥ مليون شيكل لدعم التعليم المجاني، مع إعفاء المستوطنات من ضريبة الدخل بقيمة ٧%، وهو الأمر الذي يشجّع المستوطنين في المضيّ في سياسة التوسّع العدواني الإستيطاني المرفوض دولياً وعربياً وفلسطينياً مع التأكيد على البند الوارد في تقرير ميتشيل بوقف أو تجميد الإستيطان بما فيه النموّ والتكاثر الطبيعي الذي تدّعيه إسرائيل في كل الأوقات، ووافقت حكومة شارون على تقرير ميتشيل، دون أن تلتزم به. إضافةً إلى إستمرار مصادرة الأراضي اللازمة لبناء الجدار العازل صادق شارون على بناء آلاف الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي تخلو المستعمرات القائمة من سكانها أصلاً، قبل بدء الإنتفاضة، ومع تصاعد المقاومة الفلسطينية، إزدادت حركة التنقل وإخلاء المستعمرات هرباً إلى داخل الخط الأخضر، رغم محاولات التشجيع عبر تقديم التسهيلات والقروض البنكية الميسّرة. وقد كشفت الصحافة الإسرائيلية وطاقم حركة السلام مثل هذه الظاهرة التي تزداد مع تصاعد الإنتفاضة الفلسطينية، وهو ما جعل شارون يتمسك بتنفيذ خطته الأحادية الجانب للإنسحاب من قطاع غزة. ويقول البرفيسور إسرائيل شاحاك، رئيس لجنة حقوق الإنسان في إسرائيل، "يجب إعتبار المستوطنين جزءاً حيوياً من النظام الأمني الإسرائيلي، أسوة بالجيش والشاباك".

ولقد توفّرت الشروط للقيام بهذا الدور من خلال نصوص قانونية إتبعها النظام القضائي في إسرائيل. وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية (١٥ آذار ١٩٩٣) أنّ تعديلاً أدخل على قانون العقوبات في إسرائيل يوم ١٧ كانون الاول ١٩٩٢ "لإعفاء الرعايا الإسرائيليين من مسؤولية أفعال يفترفونها بوجه أخطار تهدّد لديهم الحياة أو الجسم أو الشرف أو الملكية". وعند الجنود أوامر "بعدم إطلاق النار في أيّ ظرف كان ضدّ أيّ فرد يهودي" (هآرتس ١/٩/١٩٩٤). وبهذا أطلّقت أيدي المستوطنين لممارسة أعمال الشغب والشقاوة ضدّ العرب. وفرضت إسرائيل داخل الأراضي المحتلة نظامين حقوقيين وقضائيين يميّزان ضدّ العرب من حيث الحقوق الأساسية للإنسان وأثناء الإعتقال والتحقيق والمحاكمة والسجن. ومع توقيع إتفاق أوسلو قام المستوطنون بتصعيد الهجمات البشعة ضدّ الفلسطينيين على نطاق واسع، بموجب خطط مدبّرة سلفاً شملت أعمال القتل والضرب والنهب ومحاولات الخطف وحرق وتدمير البيوت والمحلات التجارية وإغلاق الطرق وقذف السيارات بالحجارة. ونظراً لعدم إخضاعهم لنظام المساءلة والتحقيق العسكري كانوا في أغلب الحالات المبادرين لتنفيذ العمليات الإرهابية لترويع المواطنين الفلسطينيين ومنع احتجاجاتهم. كما بادروا إلى نهب الأراضي وإقامة البيوت عليها. وتماطل الشرطة الإسرائيلية في قبول الشكوى بصدد ممارسات المستوطنين العدوانية. وبينما تعنقل قوى الأمن العرب بموجب الشبهة وتخضعهم

للتعذيب بقصد إنتزاع الإعترافات، فإنّ الشرطة الإسرائيليّة تكتفي بتسجيل جرائم المستوطنين ضدّ مجهول. وحفّت التقارير بعددٍ وفيرٍ من الشواهد. وكثيراً ما شوهد المستوطنون يوجّهون الأوامر إلى الجنود بجلب الجرّافات وقطع الأشجار وتدمير المزارع والحقول. وفي تقرير المجموعة الفلسطيّنيّة لمراقبة حقوق الإنسان إحصائيّة باعترافات المستوطنين شملت حتى تاريخ نشر التقرير (أول نيسان ٢٠٠١) ٧ شهداء و٦٧ جريحاً و٤٧ حادثة إلقاء حجارة و٢٣ حادثة ضرب مبرح و٤٨ حادثة تخريب ممتلكات. ويخلص التقرير لدى تحليل المعطيات التي توصلت إليها التحقيقات الميدانيّة للمجموعة، أنّ هجمات وإعتداءات المستوطنين تلقى دعماً وتشجيعاً من المستويين السياسي والأمني في إسرائيل.

تلتزم المحاكم المدنيّة في إسرائيل، شأن المحاكم العسكريّة، بالقوانين والأوامر الصادرة عن جيش الإحتلال رغم تعارضها مع القوانين والقرارات الدوليّة، وهذا ما دفع بعض الهيئات الحقوقيّة الفلسطيّنيّة والمنظّمات الصديقة بالتفكير بالدعوة لعقد مؤتمر دولي يناقش الخلل في نظام العدالة الإسرائيلي. في ضوء التنسيق بين الإحتلال والمؤسسة الحقوقيّة تراعي إجراءات نهب الأراضي وتوسيع الإستيطان "النقيّد بالقوانين"، وتصدر قرارات عسكريّة بإغلاق المناطق أو مصادرتها وتنتشر في الصحف مقرونة بالدعوة للإعتراض، وقد تعلق على لوحة في بيت إيل، أو يخطر المالك بورقة تعلق على شجرة أو سلك. قد يلتقط أحد عناصر الدفاع عن الأراضي الإعلان الإنذار، ويبلغ المالك كي يتقدّم باعتراضه، دون أن يضمن نجاح الاعتراض، فأسباب المصادرة عديدة. وقد يبقى الإنذار طيّ الكتمان ليُفاجئ المالك بفرق المساحة أو ورشة البناء تشرع بالعمل. هكذا يتمّ الإلتزام بالقانون!

ما أكثر الأساليب الملتوية التي يعتمدها المستوطنون لتوسيع رقعة الأرض التابعة لمستوطناتهم. فمستوطنة كارمي تسور أُقيمت على حوالي عشرين دونماً، والآن تتمدّد على ما يقرب السبعين دونماً. وفي إحدى مراحل التمدّد إعترض مالكون فلسطينيون على شقّ طريق عبر أراضيهم، واستجاب كل من الحاكم العسكري ومسؤول الشرطة ومسؤول الأراضي للإعتراض، وحضروا للإشراف على تجريف الطريق. لكن خلال نصف ساعة تمكّن المستوطنون من إجراء إتصالاتهم التي نجحت في توجيه الأوامر بوقف عمل الجرّافة.

لقد تحوّل المستوطنون في الضفة الغربيّة إلى كتلة مركزيّة حرجة في الحياة السياسيّة الإسرائيليّة ليس على صعيد العدد فقط، حيث تتراوح أعدادهم اليوم ما بين ٦٠٠ و٦٥٠ ألف مستوطن، وإنّما على صعيد مدى تأثيرهم على إتجاهات الرأي العام والقرار السياسي في الكيان، ومدى دورهم في تحديد ورسم

السياسات الإسرائيلية المحليّة والإقليميّة فيما يتعلّق بالرؤى الإسرائيليّة للتسوية الجيوسياسيّة في المنطقة ومساهماتهم المباشرة فيها. ودور هؤلاء المستوطنين برز في الواقع كنتيجة منطقية لتراكم الحقن الأيديولوجي الصهيوني حول ما يسمّى "أرض إسرائيل التوراتيّة"، وحول العلاقة "التاريخيّة" المزعومة بين ما يُسمّى "شعب إسرائيل وأرضه"، وحول أهميّة الإستيطان في تحقيق "الوعد" الإلهي في السيطرة على هذه الأرض. وعلى هذا الصعيد بالذات نجد أنّ المجتمع الإسرائيلي لم ينقسم إلى من هو معارض، ومن هو مؤيد لهذا الحق من حيث المبدأ، ولم نشهد إزاء هذه المسألة يميناً ويساراً ووسطاً بل الجميع مع التوسّع ومع رفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين.

إنّ ما شهدناه من مناورات ومفاوضات ومن طروحات سياسيّة إسرائيلية بين حينٍ وآخر ليس أكثر من "إختلافات" في وجهات النظر حول معالجة مشكلة "السكان" الفلسطينيين، وحول ما إذا كانت هذه المعالجات "تقتضي التنازل" عن هذا الجزء أو ذلك ممّا يسمّى "أرض إسرائيل الكاملة!" للمحافظة على سلامة وأمن ونقاء المجتمع اليهودي والدولة اليهوديّة في الكيان الغاصب، وما إذا كان هذا "التنازل" سيفضي إلى هذه الدرجة أو تلك من تخفيف القبضة عن هؤلاء الفلسطينيين أو الإبقاء على حالة التحكّم الكاملة بحياتهم ومصيرهم.

بناءً على هذه القاعدة حصد المستوطنون ثمار ثلاثة أو أربعة عقود من المناورات الإسرائيليّة التي تغذّي الإستيطان مباشرةً، كما حصدوا نتائج أكثر من مئة عام من الحقن الأيديولوجي حول حق الإستيطان في "أرض الأجداد" كحقّ "مطلق" وعدم إخضاع وتيرة هذا الإستيطان للظروف السياسيّة ولا لموقف المحيط من هذا الإستيطان. وفي حين يرى بعض الباحثين أنّ الصهيونيّة العماليّة قد بنت إسرائيل فإنّ الصهيونيّة الدينيّة بنت مشروع الإستيطان في الضفة وغزّة، وبقي دور المتديّنين الأرثوذكس قائماً في كل مرحلة وظلّ العلمانيون يسكنون حول الخط الأخضر منذ عام ١٩٧٧ (وهو تاريخ أول إنتصار يميني في الإنتخابات) حين بدأ يتلاشى الفرق بين هذه التجمّعات وبدأت عمليّة إنصهار جديدة للأجيال الشابة من الصهيونيّة الدينيّة وبدأت عمليّة تحوّل تاريخيّة نحو اليهوديّة السياسيّة المتوحّشة وازدادت القوّة السياسيّة للإستيطان والمستوطنين مع تجرّد هذا الدور وهذا التحوّل الكبير.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك عامل المأسسة لهذا التحوّل، والذي تجسّد في مجلس المستوطنات والذي أعلن عنه في العام ١٩٨٠ ثمّ العامل الإقتصادي وهو العامل الذي تخفي إسرائيل الحقائق والأرقام الفعلية عنه، سواء من زاوية ما تقدّمه من دعم أو من زاوية ما يحصده الإقتصاد الإسرائيلي من الإستيطان. وإذا أضفنا

هذه العوامل على العوامل التاريخية والأيدولوجية للإستيطان نستطيع أن نفهم كيف تحول دور المستوطنين من دور هامشي إلى دور مركزي في الحياة السياسية الإسرائيلية.

للأسف أنّ النخب السياسية الفلسطينية لم تعر هذا السياق من التطور والتحول للإستيطان والمستوطنين الإهتمام المطلوب، والقوى السياسية وفصائل العمل الوطني الفلسطيني تعرف عن هذا الموضوع أقل بكثير ممّا تعرف عن كميّات إجادة الخلاف والإختلاف مع بعضها البعض والسبل والوسائل التي تبرّر بها تحويل هذا الخلاف والإختلاف إلى "أيدولوجيات متكاملة".

وللأسف أنّ دور المستوطنين لم يقف عند هذه الحدود. فمع إندلاع الإنتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ بدأنا نلاحظ "تحوّلات عسكرية" في أوساط معيّنة من المستوطنين وبدأنا نلاحظ ظهور "تنظيمات سرّية مسلّحة" تعد نفسها لأدوار عسكرية مقبلة تختلف عن المنظمات السريّة الإرهابيّة السابقة.

لقد ظهر في الصحافة الإسرائيليّة نفسها وفي بعض وسائل الإعلام المرئيّة تقارير تكفي وتزيد للتأكد من أنّ المستوطنين يعدّون أنفسهم لتمرّدات كبيرة حتى ضدّ الجيش الإسرائيلي إن هو حاول المسّ بنشاطاتهم الإستيطانيّة الزاحفة، كما يعدّون أنفسهم كقوة تدخّل أمني إلى جانب أجهزة الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيليّة الرسميّة. ولوحظ في السنوات الأخيرة أنّ منظومات فكريّة متكاملة أصبحت تقف خلف كل هذا الإعداد والإستعداد إضافةً إلى الدعم المتزايد لهذه الأنشطة في بعض الوحدات العسكريّة الإسرائيليّة وفي أجهزة الأمن وفي أوساط قضائيّة أيضاً.

أمام هذا الواقع فإنّ مخطّط الإستيطان قد تحول من حماية المستوطنين والتغطية عليهم إلى تحويلهم لقوة أمنيّة مسلّحة لها أذرع عسكريّة سرّية قادرة على حماية نفسها ، وعلى المبادرة إلى الهجوم على التجمّعات السكنيّة الفلسطينيّة وإرباك حياة الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم والمشاركة المباشرة في مصادرة أرضهم والإستيطان عليها بعد أن يحوّلوا حياتهم على الأراضي المستهدفة (حسب جدول الأعمال) إلى جحيم لا يطاق.

٥- دور الأحزاب

تعدّ قضية مستقبل المستوطنات من أهمّ القضايا الجيوسياسية العالقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي تشغل بال الجمهور الإسرائيلي بصورة كبيرة جداً، حيث أنّ الخلاف شديد حول مستقبل مستوطنات المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ في التسوية النهائية. والواضح أنّ مستقبل المستوطنات يُثير نقاشاً حاداً ليس فقط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل بين القوى والفعاليات السياسية الإسرائيلية نفسها، فما هي مواقف أبرز الأحزاب الإسرائيلية في هذا الخصوص؟

في إنتخابات الكنيست العشرين التي جرت في شهر آذار ٢٠١٥، شارك ١١ حزباً، ونجح ١٠ منها في الوصول إلى نسبة الحسم القانونية التي تسمح لها بالحصول على مقاعد داخل الكنيست (البرلمان الإسرائيلي). وهناك أيضاً أحزاب أخرى، "أحزاب الظل"، تشارك في العملية السياسية بشكلٍ أو بآخر. وبحسب موقع وزارة العدل الإسرائيلية، فإنّ عدد الأحزاب المسجّلة حتى آذار ٢٠١٦ بلغ ١٠٣ أحزاب. ولكلّ منها موقف معيّن من قضية الإستيطان. وفي ما يلي نستعرض مواقف أبرزها.

- حزب الليكود

يتزّأس حزب الليكود رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، ويحتلّ ٣٠ مقعداً داخل الكنيست، أي أكبر كتلة نيابية حالياً. ولمعرفة موقف هذا الحزب من قضية الإستيطان لا بدّ من التعرّف على فكره ومبادئه الأساسية المعروفة منذ تأسيسه عام ١٩٧٣. فبحسب وثيقة الحزب: لإسرائيل الحقّ في تملك ما يسمّيه "كامل أرض إسرائيل التاريخية"، أي فلسطين وشرق الأردن. وفي ما يخصّ التسوية مع الفلسطينيين والعرب، يؤمن الحزب بأنّها لن تأتي إلّا من خلال المفاوضات المباشرة.

ويعتبر الحزب أنّ القدس عاصمة أبدية لدولة اليهود وغير قابلة للتفاوض أو التقسيم، ما ينفي جملةً وتفصيلاً أي سعي للسلام والتسوية من الأساس. كما أنّ تأييده الدائم لتوسيع الإستيطان يؤكّد سياسته التوسّعية في الأراضي الفلسطينية. فالحزب الذي أسّسه الإرهابي مناحم بيغن يرفض العودة إلى ما يُعرّف بحدود ١٩٦٧ أو الخط الاخضر، كما يرفض إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وحول إمكانية انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، على غرار انسحابها من قطاع غزة إبّان رئاسة الإرهابي أرييل شارون لليكود والحكومة عام ٢٠٠٥، أكّد نتنياهو أنّ لا نية لديه في ذلك، وأشار إلى أنّ الإنسحاب سيضعها تحت سيطرة

مجموعات إسلامية متطرفة، مستشهداً بأنّ الإنسحاب من لبنان وغزة شهد نمواً كبيراً لحزب الله اللبناني وحركة حماس.

- المعسكر الصهيوني

اتّحد حزبا العمل و"الحركة" الإسرائيليان في نهاية ٢٠١٤ لخوض الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ضدّ الليكود. ويمثّل حزب العمل الذي يتزعمه يتسحاق هرتسوغ المعارضة الإسرائيلية، بينما تتزعم حزب الحركة تسيبي ليفني. وبحسب بنود التحالف بين الحزبين، يتبنّى المعسكر الصهيوني سياسة حلّ الدولتين لشعبين. والمعسكر يقدّم نفسه على أنّه معتدل. وبالرجوع إلى مبادئه المنشورة على موقع وزارة العدل الإسرائيلية، نجد أنّ البند الثاني منها ينصّ على تشجيع وتعزيز إتفاقات السلام مع جيران إسرائيل، لكن هدف الحزب الأول هو الحفاظ على قيم إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي. كما يتفق الحزبان الحليفان على أنّ القدس غير قابلة للتفاوض عليها وبأنّها عاصمة إسرائيل. والجدير بالذكر في ما يخصّ حزب العمل أنّه تبنّى، في بعض فترات حكمه لا سيّما حينما كان إيهود باراك على رأسه، سياسة إحتلال الأراضي الخالية من السكّان مع تدعيم الإستيطان، وهذا يتناقض جملةً وتفصيلاً مع إدّعائه السعي إلى السلام مع جيرانه وإنهاء الصراع مع الجانب الفلسطيني.

- البيت اليهودي

يتزعم حزب البيت اليهودي حالياً نفتالي بينيت الذي يتولّى وزارة التعليم. وعلى الرغم من عدم تضمّن وثيقة الحزب المنشورة على موقع وزارة العدل أيّ حديث عن القدس أو القضية الفلسطينية، واقتصار بنوده التسعة على أهداف داخلية إجتماعية دينية كونه يستهدف اليهود المتديّنين بشكل كبير، إلا أنّ هذا الحزب معروف بتوجّهاته المتشدّدة تجاه القضية الفلسطينية ورفضه التام لأيّة تسويات حول الأراضي المحتلة. وجاء في برنامج الحزب الانتخابي الذي طرحه العام الماضي التالي: "نحن نعارض أيّ شكل من أشكال الدولة الفلسطينية من الغرب إلى الأردن. إنّ القيادة الفلسطينية لا تريد أراضي ٦٧ وإنّما كل دولة إسرائيل، ولذلك فليس هناك حلّ مثالي في جيلنا". ويهدف بينيت ورفاقه إلى فرض السيطرة الإستيطانية الكاملة على الضفة الغربية وفكّ ارتباطها بغزة تماماً.

- إسرائيل بيتنا

يترأس الحزب أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية السابق. والحزب معروف بتوجهاته اليمينية. وبعد الرجوع إلى أهداف الحزب الرسمية على موقع وزارة العدل الإسرائيلية إتضح أن ١٢ هدفاً مذكوراً لم تتطرق إلى القدس أو مصير السلام مع الجيران. بيد أن الحزب يعارض تماماً فكرة السلام مع العرب، وهو ما ظهر جلياً في شباط ٢٠١٤ حين أعلن عن حملته الانتخابية التي نصت على أنه يرغب بالسلام لكن السلام ليس أهم من بقاء إسرائيل دولة للشعب اليهودي، وليس أهم من الأمن الدائم لجميع مواطنيها. وأشار البرنامج إلى أن الإسرائيليين يمدون يدهم للسلام مع العرب، لكن لو إختار العرب طريق الحرب فعلى الدولة أن تكون مستعدة لحرب ضروس لا هوادة فيها.

مسألة القدس غير قابلة للتفاوض لدى أنصار حزب ليبرمان، والسيادة الكاملة لإسرائيل على جميع المستوطنات والأراضي المحتلة أمر بديهي بالنسبة إليهم. وقد تبني رئيسه قبيل الانتخابات الأخيرة حملة وقع عليها أكثر من ١٠٠ ألف إسرائيلي عنوانها "الموت للمخربين" طالب فيها بإعدام كل شخص يقدم على أية عملية ضد الجيش والشرطة والمواطنين في إسرائيل.

- هناك مستقبل

أسس حزب "هناك مستقبل" الإعلامي السابق في التلفزيون الإسرائيلي يائير لابيد. وجاء الهدف الثامن للحزب، بحسب المنشور على موقع وزارة العدل الإسرائيلية، واضحاً بخصوص موقفه من القضية الفلسطينية. فهو يتبنى حلّ دولتين لشعبين، مع الحفاظ على الكتل الإستيطانية الكبرى، مع ضمان أمن إسرائيل كدولة ذات أغلبية يهودية. وأعلن الحزب إستعداداه للتوصل إلى إتفاق سلام، وتجميد البناء في المستوطنات. لكن التنازل عن القدس الشرقية أمر غير قابل للطرح بالأساس، مع رفض حق العودة لأي فلسطيني لاجئ في الدول العربية.

- "كولانو" - جميعنا أو كلنا

ولد الحزب من رحم حزب الليكود بعد إنشقاق رئيسه الحالي، موشيه كحلون، عن حزب الليكود. والحزب يُعتبر حزب وسط يهتم في المقام الأول بالمشاكل الداخلية الإسرائيلية خاصة ما يتعلق بالإقتصاد والسكن. وأعلن الحزب في حملته الانتخابية في إنتخابات الكنيست الماضية أن هدفه هو "إنشاء أفق سياسي

أمني لدولة إسرائيل بواسطة العمل الذي لا هوادة فيه للحفاظ على أمن المواطنين الإسرائيليين، جنباً إلى جنب مع الطموح بالتوصل إلى تسوية سياسية مع جيراننا".

وبالرغم من أنّ أهداف الحزب العشرة المنشورة على موقع وزارة العدل لم تتطرق إلى موضوع القدس أو اللاجئين أو إتفاقات السلام، فقد أعلن في برنامجه قبيل إنتخابات الكنيست الماضية أنّ القدس عاصمة موحدة لإسرائيل وأنه يرفض السماح بعودة اللاجئين.

- ميرتس

يترأس الحزب زهافا جالوون. هو أكثر الأحزاب الإسرائيلية يسارية، ويدعو بشكل واضح وصريح ومعروف إلى إنهاء الإحتلال، ويسعى إلى إنهاء الصراع بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في إطار حلّ الدولتين لشعبين، على أساس حدود ٦٧، مع وجود عاصمتين في القدس للدولتين.

وأكد في حملته الإنتخابية الأخيرة على ضرورة الرضوخ لمبادرة السلام العربية التي تقضي بحلّ النزاع بشكل دائم، مع وقف البناء في المستوطنات.

يهودية التوراة (يهودت هاتوراه)

يلقبه البعض بحزب المستوطنين والمتديّنين الأبرز. هو حزب ديني يمثّل فئة الحريديم (اليهود الأصوليين) في إسرائيل، ويرفض بشكل قاطع إتفاق أوسلو القاضي بتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويشجّع الإستيطان، ويرفض جملة وتفصيلاً التخلي عن أية مستوطنات تمّ تشييدها. كما يرى أنّ إسرائيل ما هي إلا دولة للشعب اليهودي، ومسألة القدس لديهم محسومة وغير قابلة للتفاوض.

- حزب شاس

حزب ديني شرقي متشدّد ومؤسسه الحاخام الراحل عوفاديا يوسف الذي يُعتبر الأب الروحي للحريديم في إسرائيل. يرفض الحزب العودة إلى حدود ١٩٦٧، ويرفض أن تكون القدس عربية وعاصمة لأية دولة فلسطينية مُحتملة. وأهداف الحزب الأربعة المسجّلة على موقع وزارة العدل الإسرائيلية جُلّها ديني بحت. فالحزب يسعى إلى تطبيق الشريعة وتمكين تطبيق الدين في الكيان العبري. يرى أنصار الحزب أنّ القدس عاصمة أبدية لإسرائيل وغير قابلة للتفاوض. لذلك يعتبرون أن تحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني هرطقة و طرح غير واقعي.

٦- تناقض الآراء وانتصار دولة الإستيطان:

يسود الاعتقاد لدى الإسرائيليين بأنّ أغلب المستوطنين بالرغم من جشعهم وطمعهم، لا يرغبون في العيش بصورة دائمة داخل الكيان الفلسطيني المنشود، وإنّما هدفهم هو الضمّ الزاحف للأراضي التي يقطنون فيها عنوة إلى "دولة إسرائيل". وتأكيداً لهذا يقول نتتياهو: "عندما طلبت الولايات المتحدة تجميداً مطلقاً للإستيطان اليهودي في الضفة الغربية و غزة، وجدت إسرائيل نفسها أمام الإختيار بين إستيعاب المهاجرين دون أموال الضمانات الأميركية، وبين الشروع في العودة إلى الحدود الخطيرة، حدود عام ١٩٦٧. بعبارة أخرى الإختيار بين خنق ديمغرافي، وخنق جغرافي. وفي هذه الحالة، لم يكن أمام إسرائيل خيار حقيقي، إذ ليس بمقدورها الحياة ضمن حدود ضيقة إلى هذه الدرجة. مثلما ليس بمقدورها التنازل عن إستيعاب أعداد جديدة من المهاجرين. وبالطبع، رفضت إسرائيل هذا الإختيار". هذا يدلّ على أنّ الإسرائيليين يقفون في موضوع المستوطنات موقفاً متناقضاً كما تمّ عرضه من قبل قادة الرأي السياسي وصنّاع القرار الإسرائيلي، وليس هذا بمستغرب في هذا المجال، إذ أنّ هذه المسألة شكّلت ولا زالت خلافاً حاداً حتّى هذه اللحظة مع بعض التعديلات الطفيفة التي طرأت على مواقف حزب العمل وتحديداً في المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد ٢ عام ٢٠٠٠ وبقيادة رئيس حزب العمل آنذاك أيهود باراك الذي طرح حلاًّ يُعتبر في الوعي السياسي التفاوضي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حلاًّ متقدّماً جدّاً وقابلة للتطور لبلورة الموقف الذي من شأنه أن يحسم الجدل الدائر حول مستقبل المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المعركة الإنتخابية الأخيرة، منذ عامين في كيان العدو، كانت الأغرّب في تاريخه، فهي لم يكن لها مبرر واقعي أو موضوعي لتجري سوى سعي رئيس الحكومة نتتياهو لتحجيم وتحييد شريكه الكبيرين لايبند وليفني، ورغبته في ترسيخ وتعزيز المواقف اليمينية المتطرّفة التي نشئ عليها وآمن بها منذ صباه. وقد كشفت تصريحاته الإنتخابية برنامجاً سياسياً حقيقياً وإستراتيجياً، ليس بشأن إيران ومشاريعها التسلحية فحسب، بل بشأن موضوع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حول الأراضي المحتلة بالذات، حيث قال بوضوح إنّّه إذا انتُخب فلن تقوم دولة فلسطينية، وبالتالي فالمفاوضات التي أجرتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية خلال حكمه منذ ست سنوات وحتّى الآن لم تكن أكثر من ثرثرة وإضاعة للوقت وتضليل في العلاقات العامة. أمّا خطابه في جامعة بار ايلان، الذي أعلن فيه قبوله الشكلي بمبدأ دولتين لشعبين، فلم

يكن أكثر من ضريبة كلامية الهدف منها تجاوز سوء التفاهم مع الأميركيين في حينه بعد إنتخاب أوباما لرئاسة الولايات المتحدة وخطابه الشهير في جامعة القاهرة.

تصريحات نتنياهو شملت أيضاً رفضه التخلي عن أي شبر من أرض الفلسطينيين. أي أنه سعى لتكريس الإحتلال والإستيطان وترسيخهما من دون أي أفق أو بصيص أمل للشعب الفلسطيني للتحرر وبناء دولة أو شبه دولة وطنية خاصة ومستقلة.

العرب في إسرائيل أيضاً، كانت لهم حصّة غير صغيرة في الفكر العنصري الذي يتشبّث به نتياهو، حين غرّد على صفحته الإجتماعية (الفيسبوك) مُعرباً عن قلقه لأن: "الناخبين العرب يتدفقون بأرقام كبيرة إلى صناديق الإقتراع"، ومُعبّراً عن ذعره من أن حكم اليمين الصهيوني أمسى في خطر، ومُشيراً إلى أن اليسار الإسرائيلي ينقل الناخبين العرب إلى صناديق الإقتراع في حافلات!

صحيح أنّ ما يُعرّف باليسار والوسط في إسرائيل طرح قضايا إجتماعية مُلحّة يعاني منها كل الإسرائيليين، لكن التصويت لم يكن على تلك القضايا، بل على رفض إقامة دولة فلسطينية، ورفض تقسيم القدس، ورفض التنازل عن أي شبر من الأراضي المحتلة، ورفض إيران النووية (مع أنّ الإعلام الدولي يعتبر إسرائيل سادس قوة نووية في العالم).

الإسرائيلي العادي لم يكن هو الذي حسم تلك المعركة، لأنها لم تكن بين الذين شاركوا بالهبة الإجتماعية ونظّموا أضخم مظاهرة إحتجاجية في تاريخ الكيان وبين اليمين الإسرائيلي المتطرّف والفاشي الذي تتلخّص كل سياساته بدعم غير محدود للمستوطنين والمستوطنات وميزانيات الحرب. ففي إجتماع اليمين قبل الإنتخابات الأخيرة عام ٢٠١٥ شارك ٢٠ ألفاً، وكشفت الصحافة الإسرائيلية أنّ الأكثرية المطلقة منهم من المستوطنين. وبالتالي فالذي انتصر في تولّي السلطة ليس نتياهو الشخص، بل نهج الإستيطان والإحتلال، أو كما عبّرت عن ذلك الصحافة الإسرائيلية بقولها "الإنتصار كان لدولة الإستيطان على دولة إسرائيل". وهنا يكمن الخطر الذي حذرّ منه بعض العقلاء والذي بات حقيقة ماثلة، فالمستوطنون الفاشيون باتوا في رأس السلطة في الكيان، ولم يعد من باب الصدفة أنّ مئات الإعتداءات الإجرامية التي نفّذتها الوحوش الإستيطانية من قتل وحرق وطرّد في البلدات الفلسطينية المحتلة، وبحقّ الجماهير العربية في الكيان نفسه، تحت شعار "تدفيع الثمن"، ظلّت في الخفاء من دون أن يُعلن عن أيّ منها.

٧- هوية يهودية إستيطانية

لقد خلص تقرير مركز مدار الإستراتيجي للعام ٢٠١٦، إلى أنّ العام ٢٠١٥، شهد إستمرار مساعي حسم هوية إسرائيل كهوية يهودية إستيطانية يمينية من جهة، وخطوات فرض الحلّ الأحادي للصراع على الأرض، وفق المصالح والرؤى الإسرائيلية الإستيطانية والأمنية من جهة أخرى. وقد انعكس هذا في التعامل العنيف مع الهبة الفلسطينية، وتجاهل أي علاقة بينها وبين الإحتلال وبين التطلّعات السياسيّة للشعب الفلسطيني، ورفض المبادرات الدوليّة، وتحميل الفلسطينيين وقيادتهم مسؤوليّة إنسداد الأفق السياسي.

ويركّز التقرير على مساعي حسم الهوية من خلال الإضاءة على القوانين والتشريعات المُستحدثة، وتبني خطاب الولاء ليهودية الدولة وقيمها الصهيونية وفقاً لمبدأ (لا هوية من غير ولاء)، والتحريض على من يُعارض الإحتلال، وعلى الفلسطينيين في داخل الكيان. ويوضح التقرير بشكلٍ خاص الممارسات المختلفة التي اتخذتها حكومة نتنياهو الرابعة خلال عام ٢٠١٥ بهدف ضبط هوية الدولة كدولة يهودية يمينية عنصرية عبر تقليص حيز العمل السياسي لفلسطينيي الداخل، وملاحقة ممثليهم ومؤسساتهم السياسيّة والأهليّة والثقافيّة.

ويقرأ تقرير "مدار"، الذي أطلقه المركز في مؤتمره السنوي في رام الله، الكيفية التي تقوم بها إسرائيل بفرض حلّ أحادي، وليس إدارة النزاع، وذلك عبر فرض وقائع على الأرض، وتبييض البؤر الإستيطانية وإستمرار البناء في المستوطنات، ويشدّد على كيفية تغيير الوعي في داخل الكيان تجاه المستوطنات، حيث تحوّلت من مشروع خلافي إلى حدّ ما في السابق، إلى جزءٍ أصيلٍ من الإجماع الوطني الإسرائيلي، مع تبيان أنّ ذلك قد تمّ بموازاة تغوّل قيم الفاشية في المجتمع الصهيوني وتجريم الحركات والتحرّكات المناهضة للإحتلال، وإضعاف مؤسسات حقوق الإنسان اليهودية، وإستهداف الإعلام غير المتجنّد لمصلحة المستوطنين.

ويحلّل تقرير "مدار" تأثّر المشهد الإسرائيلي عام ٢٠١٥ بمجموعة من الأحداث والعوامل الداخليّة والإقليميّة المترابطة والمُتشابكة، التي تركت أثرها على تفاعلاته الداخليّة ووجهته المستقبلية، ويقف على رأسها تشكيل بنيامين نتياهو حكومته الرابعة بالإستناد إلى إئتلاف الأحزاب اليمينية الإستيطانية الدينيّة، وتصاعد سعي تيارات اليمين الجديد لنزع شرعية معارضي الإحتلال، والهبة الفلسطينية المستمرة، وتقاطع

هذه الأحداث مع استمرار التحوّلات الإقليمية العميقة، والتحلّ المستمرّ للخارطة الجيو-إستراتيجية والجيوسياسيّة القديمة.

كذلك يعتبر التقرير أنّ التطوّرات الداخليّة هي حصيلّة تحوّلات إجتماعيّة عميقة تشهدها إسرائيل منذ عدّة سنوات، وتتخصّص بتحوّل المجتمع الإسرائيلي المتسارع نحو مجتمع أكثر يمينيّة وتديناً، وتحوّل بنية النخب في مؤسّسات الدولة الأساسيّة خاصّةً الحزبيّة والأمنيّة والعسكريّة لتبني هذه الصبغة وهذه الهويّة.

ضمن هذه الأجواء يستفيد كيان العدو من تفكّك الروابط القوميّة العربيّة، وإنهيار الدولة العربيّة القطريّة الأساسيّة في عدّة أماكن، وتفكّك جيوشها التقليديّة، إضافةً إلى شعور العدو بأنّ الكيان لم يعد عدواً مشتركاً للعديد من الدول العربيّة، وهو بات يرى أنّ مصالحه تتقاطع بشكلٍ واضحٍ مع دول معيّنة، منها على صعيد المناورات والمحاور والتحالفات بسبب التسوية النوويّة مع طهران، في مقابل الإنقسام الفلسطيني العمودي، والظروف الدوليّة القائمة على المصالح والمنافع والدجل السياسي والقيمي، خاصّةً الولايات المتّحدة وتسابق مرشّحيها إلى الرئاسة في إبداء الدعم للكيان الغاصب، وعجز المجتمع الدولي عن الضغط باتجاه إنهاء الإحتلال.

إنّ تفاعلات الممارسات السياسيّة الصهيونيّة لترسيخ الهويّة اليمينيّة اليهوديّة الإستيطانيّة للدولة الغاصبة على أرض الواقع، قد أنتجت ثقافة فاشيّة وقوميّة شوفينيّة في داخل الكيان، مقابل تمأسس تمييز عنصري (أبارتهيد) عسكري إستيطاني في الأراضي الفلسطينيّة.

تتضح ملامح المشهد السياسي الداخلي بقراءة تركيبة الحكومة الصهيونيّة الحاليّة التي تضمّ خمسة أحزاب يمينيّة وحريديّة وإستيطانيّة، وتقسيمات الوظائف المفتاحيّة فيها، وأداء وزرائها على المستويات التشريعيّة والمؤسّساتيّة والثقافيّة والسياسيّة، إذ تمّ تنصيب أيلت شاكيد من "البيت اليهودي" لوزارة العدل، وميري ريغف لوزارة الثقافة، وفتالي بينيت لوزارة التربية والتعليم، وموشيه يعلون سابقاً ثم أفيغدور ليبرمان لوزارة الدفاع، وتسيبي حوطوبيلي كنانبة لوزير الخارجية، وكلّها شخصيات تحمل أفكاراً يمينيّة متطرّقة وإستيطانيّة.

تنصيب شخصيات من خلفيات دينيّة إستيطانيّة ويمينيّة في وظائف مفتاحيّة في الدولة خاصّةً في المجال الأمني، إلى جانب تغييرات غير مسبوقة في القماشة الإنسانيّة للدبلوماسية الإسرائيليّة، عبر تنصيب شخصيات معروفة بمواقفها العنصريّة المتطرّقة وعدم تميّزها "بالكياسة الدبلوماسية"، إنّما يعني أنّ التحوّل

نحو قيم اليمين موجّه للرأي العام العالمي أيضاً، حيث قام نتتياهو على سبيل المثال بتعيين داني دانون ممثلاً لإسرائيل في الأمم المتحدة، وطرح إسم داني دايان، مدير عام مجلس المستوطنات السابق، سفيراً في البرازيل قبل أن ترفضه الحكومة البرازيلية. يُضاف إلى كل ما تقدّم تراجع حزب العمل، المصنّف حزباً يسارياً، عن حلّ الدولتين، وطرحه مشروعاً جديداً للإسحاب الأحادي، في سياق الإنطواء تحت مظلة الحلول الأحادية، التي يشكّل الإستيطان من جهة، والتحوّل المتواصل للمجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرّف من جهةٍ أخرى رافعتها.

لم يخلُ العام الماضي من أزمات داخل الحكومة الإسرائيلية، خاصةً بين نتتياهو ورئيس كتلة البيت اليهودي" وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت. وتمحورت هذه الأزمات بالأساس حول صراع قوى على زعامة اليمين، واتّخذت شكل نقاش حول البناء في المستوطنات أو إخلاء بؤرة إستيطانية عشوائية مثل "عمونا". لكن نتتياهو كان يسارع دائماً إلى حلّ هذه الأزمات مع بينيت، بشكلٍ يكون لمصلحة المستوطنين، حتّى لو كلف ذلك حدوث أزمة مع دول في العالم. وفي هذا السياق، سعت الحكومة الإسرائيلية إلى سنّ مشروع "قانون التسوية" من أجل شرعنة الإستيطان. ورغم أن جميع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس غير شرعية وتنتهك القانون الدولي، إلا أنّ "قانون التسوية" هذا يهدف إلى شرعنة بؤر إستيطانية عشوائية ومبانٍ في مستوطنات أُقيمت على أراضٍ خاصة يملكها فلسطينيون من دون مصادقة حكومية رسمية عليها.

اللافت في أداء نتتياهو أنه لا يُعير أي إهتمام إلا لمعسكر اليمين، وخاصةً المستوطنين. وأحد الأمثلة الكثيرة على ذلك هي قضية الجندي القاتل، إليئور أزاريا، الذي أعدم الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف بينما كان مصاباً بجراحٍ بالغة ولا يقوى على الحركة، في آذار العام الماضي. وفي حينه، استنكر وزير الأمن، موشيه يعالون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، أداء الجندي القاتل، بينما أعلن اليمين المتطرّف عن دعمه لهذا الجندي. أمّا نتتياهو فقد أدلى بدايةً بتصريحٍ يوحى بالتدديد بأداء الجندي، لكنّه تراجع عن ذلك بشكلٍ سريع، وانضمّ إلى أصوات اليمين المتطرّف، وحتى أنه هاتف والد أزاريا وعبر عن مواساته ودعمه له.

لقد هاجمت عصابات المستوطنين، عدّة مرات جنود الإحتلال في منطقة نابلس المحتلة، على خلفية خلافات حول "تنظيم الإستيطان". وتلك لم تكن المرّة الأولى التي تنفلت فيها هذه العصابات الإرهابية على جنود جيشها، رغم أنّ هؤلاء الجنود يحمون المستوطنات، ويقدمون حتى الدعم والحماية المطلقين لأولئك

المستوطنين في إعتداءاتهم الإرهابية على الفلسطينيين في الضفة المحتلة. ومشهد الإشتباك مع الجنود الاسرائيليين يدل على مدى شراسة إرهاب هذه القطعان، ومدى سكوت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة عليها، حتى ولو مسّت بـ"البقرة الإسرائيلية المقدسة": الجيش. وقد اندلع هجوم المستوطنين على جنودهم، على خلفية نية تنفيذ قرار لسلطات الإحتلال بهدم خمسة مبانٍ في مستوطنة "يتسهار" في منطقة نابلس، تعرقل مخطط توسيع المستوطنة. و"يتسهار" هي واحدة من أخطر المستوطنات التي تعجّ بأشرس العصابات الإرهابية. وسبق الهجوم بيومين، تقب إطارات لسيارات ضبّاط في جيش الإحتلال، لكن "الهجوم الأكبر" كان على نقطة عسكرية، إذ تمّ إقتلاع الخيمة وتخریب المعدات وبعثرتها وسرقة بعضها.

ومن يرى جنود الإحتلال في الميدان، يعرف إلى أيّ مدى هم مدجّجون بكلّ وسائل القتال. واعتماداً على مشاهد أولئك الجنود، من البديهي أن يُصاب المشاهد بالذهول، حينما يرى مدى تخريب النقطة العسكرية، والذي هو مثبت أنّ الجنود لم يفعلوا شيئاً لصدّ الهجوم عليهم. وذكر بعض وسائل الإعلام أيضاً، أنّ عدداً من الجنود أصيبوا في ذلك الهجوم، من دون أيّ حديث عن إصابات بين المستوطنين. وإن دلّ هذا على شيء، فإنّه يدلّ على التعليمات التي بحوزة جنود الإحتلال، والقاضية بعدم التعرّض للمستوطنين.

هذه ليست المرّة الأولى، والمشهد الأنف الذكر يتكرّر وبشكلٍ شبه ثابت في البلدة القديمة من مدينة الخليل المحتلة، حيث أخطر وكر لإرهاب المستوطنين. وتُظهر من حين لآخر شهادات جنود، يقدّمونها لحركة "كاسري الصمت" التي أسسها جنود إحتياط قبل ١٢ عاماً، وما تزال تعمل، كيف أنّ هؤلاء الجنود يتعرّضون لإهانات شخصية من المستوطنين، من أصغرهم حتى أكبرهم، ويجد الجنود أنفسهم عاجزين عن صدّ هذه الإهانات، لئلاّ ينقلب الأمر عليهم ويجرّهم إلى المحاكم.

قد نقول إن هذه العصابات الإرهابية صعّدت شرستها في السنوات الأخيرة، في ظلّ حكومتي بنيامين نتنياهو السابقة والحالية، نظراً لسطوة اليمين المتطرّف عليهما. لكن هذه الظاهرة لم تبدأ من سنوات حكومة نتنياهو، بل هي قائمة منذ سنوات طوال. وكذا أيضاً بالنسبة لشكل ردّ السلطات الحاكمة عليها. وهذا كلّه في الواقع لأنّ إسرائيل ترى بالمستوطنين ككلّ، العامل الأساس الذي يُساهم في تعقيد وتعطيل أيّ حلّ للصراع مع الفلسطينيين. ولهذا، نرى إسرائيل تدفع إمتيازات مالية ضخمة للمستوطنين، عدا عن غضّ الطرف عن جرائمهم ضدّ الفلسطينيين، لأنّ هذه الجرائم تصبّ أيضاً في مخطط تضيق الخناق على الشعب الفلسطيني تمهيداً لقيام الدولة اليهودية العنصرية الصافية. وكلّما زادت أعداد المستوطنين، وزادت فرق المتطرّفين بينهم، وزادت جرائمهم ضدّ الفلسطينيين، تكون إسرائيل قد حقّقت سلسلة من المخططات

التي تصبّ في هدف منع حلّ الصراع، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية، حتى وإن كان هذا بثمن "إهانة" جنود جيش الاحتلال، وعلى الرغم من أنّ هذا الجيش هو "البقرة المقدّسة" الأهم في كيان العدو.

٨ - خاتمة

إنّ مواصلة العدوان الإسرائيلي بوتائر متّصاعدة في ظلّ ما سُمّي المسيرة السلميّة حمل مفارقة محيرة. وأثناء الحملات الجماهيرية الفلسطينية دفاعاً عن الأرض أو التصديّ لممارسات المستوطنين التعسّفية كانت الوحدات العسكريّة الإسرائيليّة تحضر على الفور وتبادر بإصدار أمر تفريق المعترضين خلال دقائق عبر استخدام العنف والإرهاب من طرف المستوطنون والجيش. وانتهجت سلطات الاحتلال سياسة تضيق إقتصادي على الأراضي الفلسطينية فتردّت الأوضاع المعيشيّة والأمنيّة للمواطن الفلسطيني بصورة ملحوظة في مناطق الحكم الذاتي. وجاء مردود جهود مقاومة الإستيطن هزياً عبر السنين والعقود، حيث أنّ الأغليّة الساحقة من عمليات المصادرة وهدم البيوت تمّت بمقتضى أوامر عسكريّة. ولم تكن المحاكم والمحكمة العليا في إسرائيل نزيهة ولا محايدة.

هذه الوقائع، توجب على العالم أن يضع وقف الإستيطن شرطاً مسبقاً لأيّ مفاوضات يستحيل تجاوزه ثم الضغط لتفكيك المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة. ويوجب هذا على الفصائل الفلسطينية أن تضع قضية مقاومة الإستيطن وتصفية المستوطنات اليهوديّة في صلب النشاط اليومي في أوساط الجماهير. فالتجربة تعلم أنّ التوجّه إلى الجماهير بمهمّات يومية تتعلّق بالمشاكل والهموم التي تورّقها والعمل في أوساطها من أجل إنجاز المهمّات، شرط لا بدّ منه للإبقاء على العلاقة معها، خاصّة بعد زيادة الأمور سوءاً على سوء مع وجود أمثال شارون ومنتياهو في الحكم، وحصول هؤلاء على وعود من أمثال بوش وترامب بعدم السماح للاجئين بالعودة إلى أراضيهم مرّة أخرى ممّا يعني تكريس الوضع القائم على إغتصاب الارض وضياع الحقوق.